النجيفي يؤكد ضرورة المناقشة الوافية للتشريع قبل إقراره

إعلاميون يسجلون ملاحظات على مسودة حماية الصحفيين أمام البرلمان

بغداد / المدى

قدمت مجموعة كبيرة من الصحفيين والإعلاميين خلال لقاء أمس الأحد في البرلمان مذكرة إلى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي سجلوا فيها أهم ملاحظاتهم ونقاط اعتراضهم على نص مسودة قانون حماية الصحفيين المقروء في البرلمان قراءة ثانية .

وقالت المجموعة الموقعة على المذكرة والتي ناهز عددها مئتي صحفي وإعلامي بينها أسماء مهمة ، إن القانون بشكله الحالي يحتمل تفسيرات خطيرة ستكون بيد السلطة التنفيذية تعرض جملة الحريات الصحافية والعمل الصحفي الى زوايا لا تحمد عقباها .

كما جاء في المذكرة أن" حماية الصحفيين" موضوع غير مطروق بتاتا في تشريع أية دولة من دول العالم. والمشكلة هي أن صيغة مشروع القانون، التي عبرت عن هذا الموضوع، جاءت في معظم بنودها معاكسة تماما للأمل الذي يفترض انه راود المبادرين لوضعه، وهو حماية الإعلام والإعلاميين في العراق، وهذا فضلا عن فقر في المبنى والمعنى لا يمثل بأحسن صورة طاقاتنا الأدبية والتشريعية. وقد لا نظلم مشروع القانون إذا قلنا إن روحه تنتسب الى عقلية قديمة مفارقة لفكرة " العراق الجديد" .

من جانبه قال رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أنه يساند فكرة أن يخضع القانون الى مزيد من النقاش وأن يتم الاستماع إلى جميع وجهات النظر،خاصة بين الأوساط التي يستهدفها القانون كما أبدى تفهمه لوجهة نظر أصحاب المذكرة من الصحفيين والإعلاميين مؤيداً فكرة أن يستكمل النقاش فيه من أوجه واسعة من الرأي العام الصحفي .

كما التقت ذات المجموعة التي نابت عن شريحة واسعة من الصحفيين بنائب رئيس مجلس النواب الدكتور قصي السهيل الذي اطلع على الملاحظات القانونية والإجرائية التي أثارت اعتراضات شريحة واسعة من الصحفيين كما تسلم نسخة من ذات المذكرة وأيد السهيل التوجهات الواردة في المذكرة داعياً الى مزيد من النقاش الوطني الشفاف في هذا المجال كي لا تخدش حرية التعبير عن الرأي تحت ظل القانون .

ودعت المجموعة الصحافية السادة النواب الى اعتماد نص المقترحات المقدمة من قبل منظمة "المادة ١٩" وهي منظمة دولية مرموقة معنية بحقوق الإنسان والحريات ، كأساس للتشاور والتباحث من أجل الخروج بقانون ناضج لتنظيم العمل الإعلامي في العراق مستنكرة في الوقت نفسه أن يتم تمييز الصحفيين على غيرهم من أصحاب المهن المعرضين لذات المخاطر التي يتعرض لها عموم العراقيين كما حذروا في الوقت نفسه من خطورة المساس بالحريات العامة وحرية التعبير على وجه الخصوص والتي ركزها الدستور خاصة وأن هذا المساس يأتي على شكل قانون تحت مسمى حماية الصحفيين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم
السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون
تحية طيبة

بين أيديكم مشروع " قانون حماية الصحفيين" منذ بعض الوقت. وقد تفضلتم بقراءته مرتين، كما أشركتم عددا من الصحفيين بمناقشته، خلال جلسة جمعتهم مع " لجنة الثقافة والإعلام" النيابية، في مبادرة تستحق الثناء.

وقد أصبح المشروع قاب قوسين او أدنى من عرضه على التصويت في مجلسكم الموقر. ونود، نحن مجموعة الصحفيين والإعلاميين الموقعين على هذه المذكرة، أن نبدي لحضراتكم وجهة نظرنا في المشروع، راجين منكم أخذها في الاعتبار، وتدارسها، أملا بالوصول الى صيغة تسهم في تحقيق بنية قانونية مساعدة لوضع أساس سليم لتنظيم الإعلام في بلدنا، ومنسجمة مع معايير القانون الدولي الخاصة بشأن الحق في حرية التعبير، وداعمة لترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

لقد جاءت مبادرة نقابة الصحفيين العراقيين، الخاصة بإعداد مشروع هذا القانون، في ظل ظروف، بعضها مازال قائما، جعلت من فكرة " حماية الصحفيين" هما ضاغطا. وإذ نعبر عن تقديرنا لاستجابة النقابة لهذا الهم، فالملاحظ ان هذه الاستجابة لم ترق الى مستوى مشروع قانون ملائم لدعم ممارسة الصحفيين لحق التعبير، وضمان تحقيق الصحافة لدورها في الرقابة على الدولة والمجتمع، وقيامها بوظيفتها الأساسية في تقديم خدمة الحقيقة للجمهور.

ويحدث أن تأتي الضغوط غير الطبيعية بنتائج غير طبيعية. وكما تعلمون فان تلك الضغوط تراوحت بين القتل العمد، في حدها الأعلى، وبين تخريب ومصادرة متعلقات وأدوات الصحفيين، في حدها الأدنى. وكان من نتائج هذه الضغوط العالية ظهور مشروع هذا القانون الذي لا يوجد له نظير في العالم. فالواقع أن" حماية الصحفيين" موضوع غير مطروق بتاتا في تشريع اي دولة من دول العالم. والمشكلة هي أن صيغة مشروع القانون، التي عبرت عن هذا الموضوع، جاءت في معظم بنودها معاكسة تماما للأمل الذي يفترض انه راود المبادرين لوضعه، وهو حماية الإعلام والإعلاميين في العراق، وهذا فضلا عن فقر في المبنى والمعنى لا يمثل بأحسن صورة طاقاتنا الأدبية والتشريعية. وقد لا نظلم مشروع القانون اذا قلنا ان روحه تنتسب الى عقلية قديمة مفارقة لفكرة " العراق الجديد" .

ومن دون الدخول في تفاصيل مشروع القانون فان هناك مشكلتين عامتين تسودان معظم مواده. الأولى قيود مباشرة وأخرى غير مباشرة على ممارسة حق حرية التعبير، وذلك في تناقض مع الغاية الأساسية لمشروع القانون(المواد ٣ و٦ و٧ و٨ و١٠). والمشكلة الثانية " تمييز" الصحفيين بمستوى حماية أعلى من مستوى الحماية الممنوح لبقية أفراد المجتمع العراقي، الأمر الذي يجعله متعارضا مع مبادئ حقوق الإنسان التي تساوي بين جميع الإفراد أمام القانون(المواد ٤ و٦ و٩ و١٣ و١٤).

وعلى سبيل المثال فإنه حسب المادة ٦ يمكن ان يكون حق الوصول الى المعلومات محدودا عندما يفسر بالإضرار بالمصلحة العامة. وهذا من شأنه عرقلة الحق الديمقراطي في الحصول على المعلومة لأن " المصلحة العامة" تعبير غامض يمكن استغلاله لرفض كشف المعلومات في طيف واسع من الحالات.

ولا شك أن الدول تضع استثناءات تلزم بحجب بعض المعلومات، مثل الأمن القومي والعلاقات الدولية، الخصوصية الشخصية، السرية التجارية. غير أن كل استثناء من هذا القبيل في الديمقراطيات يخضع عادة لاختبار صارم مؤلف من قواعد معينة تحدد بوضوح مدى مشروعية الحجب او الكشف بالنسبة الى " المصلحة العامة" .

وفي كل الأحوال فان حق الحصول على المعلومات، الذي تفتقد البلاد الى قانون يضمن تحقيقه، أصبح أمرا حاسما في عالم اليوم لتفعيل الصحافة والإعلام وشرطا من شروط الحكومة الحديثة ومفتاحا لحماية الحقوق الأخرى التي استحال معها ان تكون المعرفة ثمرة محرمة على الجمهور.

وأما بالنسبة الى مشكلة تمييز الصحفيين عن باقي أفراد المجتمع فيمكن التمثيل على ذلك بالمادة ١٤ التي تخص الصحفيين بامتياز الحصول على الرعاية والعلاج الطبي دون الأفراد الآخرين من غير الصحفيين الذين تعرضوا للأذى في الهجمات الإرهابية أثناء تأدية مهامهم. وطبيعي فانه لا يوجد في الأنظمة القانونية الدولية ما يناظر مثل هذا التمييز بين الصحفيين وبين غيرهم من الأفراد. إن المساواة قيمة كونية من حق جميع البشر حسب المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: " الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون اي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته" .

لقد سبق لمنظمات دولية متخصصة عديدة أن تدارست على نحو مفصل مشروع هذا القانون، كاليونسكو ومنظمة المادة ١٩ ، وشملت ملاحظاتها السلبية جميع مواد المشروع من دون استثناء، اعتبارا من الديباجة عديمة الشكل والمعنى، وصولا الى " الأسباب الموجبة" ذات الطابع الإشكالي. وفي حالة منظمة المادة ١٩، وهي المعنية بمتابعة كل ما يتعلق بحرية التعبير حول العالم، استنادا للفقرة الخاصة بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فانها لم تتوقف عند الجانب السلبي من المناقشة التي شملت بعض خبرائنا المحليين في الإعلام ونقابة الصحفيين العراقيين ذاتها، وإنما انتقلت إلى الجانب الإيجابي فأعدت، بمشاركة اتحاد الصحفيين الدولي وخبراء عراقيين، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، مشروع قانون بديل حظي بتقدير قطاع نوعي من الإعلاميين والصحفيين العراقيين.

ونحن بدورنا نحث المشرع العراقي على النظر في مقترح تلك المنظمة المرموقة، الذي حمل اسم " مشروع قانون حماية وتنظيم الصحفيين والإعلاميين" (صورة منه مع المرفقات)، واعتماده بوصفه أساسا ملائما لإعادة إطلاق مناقشة وطنية جادة تشترك بها كل الجهات النقابية والصحفية المعنية في مسألة بناء مشروع قانون جديد للإعلام، ليشكل أحد مداخل العراق المهمة الى الأزمنة الحديثة، وقبل ذلك بالطبع نناشدكم تأجيل عرض مشروع " قانون حماية الصحفيين" على التصويت في مجلسكم الموقر لحين انتهاء المناقشة الوطنية المأمولة.

في بلد دمرته الصراعات

آمال .. بؤس العيش لم يثنها عن احلامها

ترجمة عبدالخالق علي

عاشت (آمال سلمان) وسط أسوأ أيام الحرب في بغداد ، إلا أن رحيلها عن العائلة من اجل الالتحاق بالسنة الدراسية الأولى في الجامعة الأميركية في العراق كان بمثابة اختبار لها بشكل لم تكن تتوقعه . نشوءها وسط عائلة فقيرة في بغداد والتي دمرتها الحرب جعلها تكتسب خبرة في التغلب على البؤس و المتاعب، لكن خلال سنتها الأولى في الكلية – الواقعة في إقليم كردستان شمال البلاد – والتي طغى عليها الشعور بالوحدة و الالتزام بالدراسة ، شعرت آمال بأنها قد وجدت ضالتها .

كان من الصعب عليها الابتعاد عن الضحك الممتع و العلاقات الوثيقة بأخواتها و أمها الأرملة كريمة سلمان.

شهدت هذه العائلة الفقيرة السيارات المفخخة و شعرت بالخوف من الاختطاف و واجهت اعتقالا و عارضت الأعمال المسلحة الشريرة . مع ذلك و في الخريف الماضي ، عندما بدأت آمال سنتها الأولى في الجامعة الأميركية في السليمانية، أخذت تعاني من درس القواعد الانكليزية الصعبة، هذا عدا معاناتها من زملاء الصف المشاكسين و اضطرارها الى الطبخ كل يوم، ما كان يدفعها في كثير من الأحيان إلى البكاء خوفا من الفشل .

بالإضافة إلى ذلك ، حملت آمال عبء التوقعات الكبيرة كطالبة تفتقر الى الخلفية تم ترشيحها لزمالة الجامعة الأميركية الدولية لمدة خمس سنوات .

تستذكر آمال – ٢١ عاما – " كان الكورس الأول مرعبا ... كنت ارغب بالعودة الى البيت في بغداد. المشاكل مترابطة ، فإذا شعرت بالوحدة لا استطيع المذاكرة .

كنت اتصل بأهلي كل ليلة من خلال الهاتف ، الا ان ذلك لم يكن يكفي، كنا قريبين من بعض ، نضحك و نبكي .. و نتشارك في الحزن و الفرح " .

كانت آمالها كبيرة بصفتها حاملة لواء عائلة يائسة من تغيير أحوالها .

عندما التقت (المونيتر) هذه العائلة للمرة الأولى قبل حوالي تسع سنوات، خلال حكم صدام، كانت قد باعت توا قطعة من الأثاث لدفع أجور مدرسة آمال.

كانت آمال تحتفظ بمذكرات يومية نشرت فيما بعد في الصحف مما حفز ناشطو السلام في كوريا الجنوبية على اصطحاب هذه المراهقة لزيارة شرق آسيا.

كانت تريد دراسة القانون في جامعة بغداد، إلا أن طموحها و درجاتها في الامتحان جذب انتباه معلميها في الجامعة الأميركية . نجحت آمال في الامتحان الاولي ، و تحملت التفتيش الامني و انتظار الساعات الأربعة من اجل المقابلة في السفارة الأميركية . بعد أيام رن الهاتف و جاءت الأخبار بقبولها في الزمالة الدراسية .

كانت آمال محتارة بين بقائها مع عائلتها و بين السفر الى مكان بعيد لم تعرفه من قبل، تقول " كنت مصدومة ، كانت أحلامي تكمن في بغداد قرب عائلتين، إنهم يعرفون حبي للغة الانكليزية و سيسعدون بدراستي في الجامعة الأميركية ، كان ذلك حلما . هذه هي لحظة الحقيقة . لقد فكرت بالأمر : مع كل الحزن الذي يحيق بالعائلة فإنها تحتاج الى أخبار مفرحة تسعدهم . قلت لهم " نعم " ، شعرت أمي بالسعادة " .

بعد أسبوع كانت آمال في طريقها الى شمال العراق ، الى إقليم كردستان . و بعد انتهاء سنتها الأولى ، تغلبت على كل المعوقات لتحكي قصة الهام نادر في بلد دمرته الصراعات .

عن: كريستيان ساينس مونيتر

بعد أن رشحته العراقية للمنصب

التحالف الوطني يرفض تولي الهاشمي حقيبة الدفاع لمواقفه المتشنجة

متابعة/ المدى

رفض التحالف الوطني ترشيح النائب القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي لمنصب وزير الدفاع بسبب مواقفه المتشنجة مع رئيس الوزراء، مبينا أن من أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها هو أن يكون هناك انسجام بين وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة. ونقلت وكالة السومرية نيوز عن النائب عن الوطني عباس البياتي قوله إن "طارق الهاشمي لديه الآن موقع مهم وهو النائب الأول لرئيس الجمهورية"، مبينا أن "تصريحات الهاشمي المتشنجة ومواقفه التي تتقاطع دائما مع رئيس الوزراء نوري المالكي لا يمكن أن تساعده على شغل منصب حساس كوزير للدفاع".

وأضاف البياتي أن "من أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها هو أن يكون هناك انسجام بين وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة"، مشيرا إلى أن "منصب وزير الدفاع هو ليس استحقاق العراقية وإنما هو للمكون".

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي،قالت أمس الأحد، إنها بانتظار تجاوب الكتل السياسية مع ترشيح نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لمنصب وزير الدفاع ليتم الترشيح بشكل رسمي، فيما أشارت إلى أن الهاشمي قدم نفسه كمرشح للدفاع من دون تكليف العراقية له.

وقالت المتحدثة باسم القائمة ميسون الدملوجي، إن "نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أصدر بيانا أبدى فيه استعداده لتولي منصب وزير الدفاع إذا رشحته القائمة العراقية للمنصب"، مبينة أن "الهاشمي أكد في بيانه أنه سيكون جنديا مقاتلا من خلال المنصب".

وأضافت الدملوجي أن "القائمة العراقية لم تكلف الهاشمي رسميا بالترشيح لوزارة الدفاع، وهي الآن بانتظار مدى مقبولية ترشيحه لدى الكتل السياسية وتجاوبهم معه"، مشيرة إلى أن "القائمة ستدرس الجدوى في ترشيح الهاشمي ليتم بعدها الترشيح بشكل رسمي".

وتابعت الدملوجي أن "ترشيح الهاشمي لمنصب وزير الدفاع مقبول لدى بعض الكتل السياسية".

فيما أكد عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، النائب عن العراقية زهير الأعرجي في حديث لوكالة السومرية نيوز، أن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وافق على مقترح تقدم به أعضاء القائمة لتولي وزارة الدفاع، لافتا إلى أن الهاشمي أشترط موافقة رئيس الوزراء نوري المالكي على المقترح.

وتعيش البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، الوزارات الأمنية بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، إلا أنه أصدر في السابع من حزيران الماضي، أمرا بتكليف مستشار الأمن القومي فالح الفياض لتسلم منصب وزير الأمن الوطني وكالة.

إلى ذلك، أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون والقيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق عدم وجود اي جديد في ملف الوزارات الأمنية، مبينا أن المرشحين هم كل من توفيق الياسري لوزارة الداخلية وسعدون الدليمي وزير الثقافة الحالي لوزارة الدفاع، موضحا في تصريح لـ"المدى" ان الدليمي من الممكن أن يستبدل بخالد العبيدي الذي سحبت القائمة العراقية ترشيحه في وقت سابق في ظروف غامضة.

وكان النائب عن كتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري علل أمس الأول عدم حسم الوزارات الأمنية وذلك لربط هذه القضية بالمشاكل السياسية.

وقال الشمري: "إن الكتل السياسية ربطت مسألة حسم الوزارات الأمنية بحسم المشاكل العالقة حيث أصبح حلها بوابة لاختيار تولي المناصب الأمنية، مستبعدا التوصل إلى اتفاق بسبب انعدام الثقة وعدم وجود نوايا صافية وإرادة لحل المشاكل.

وأضاف لا توجد هناك مشاكل جوهرية بين الكتل وإنما هناك اتفاقية نحو نيل الاستحقاقات بموجب مقاعدها واغلب الاختلافات في وجهات النظر ، موضحا :هناك من يقول لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية والبعض الآخر يؤكد تطبيقها.

يشار إلى أن الأمين العام لكتلة الأحرار، ذكر الأسبوع الماضي، أن وجهة نظر كتلته تتفق مع وجهة نظر العراقية في حسم الوزارات الأمنية بأسرع وقت، لكن ليس من خلال التصعيد ومقاطعة العملية السياسية .

وأوضح الكناني في تصريحات صحفية أن "وجهة نظرنا مطابقة مع وجهة نظر ائتلاف العراقية في ضرورة حسم مسألة الوزارات الأمنية في أسرع وقت ممكن على اعتبار ان المشكلة الأولى في العراق هي مشكلة الوزارات الأمنية"، مبينا أن "وزارتي الداخلية والأمن الوطني شبه محسومتين وهنالك تقارب في وجهات النظر مع كل قائمة، اما وزارة الدفاع فكنا نتمنى ان يعجل رئيس الوزراء بحسم موضوع المرشحين الذين قدمتهم القائمة العراقية او يطلب منها تغيير الأسماء إذا كانت ثمة مبررات موضوعية لذلك.

وتسود خلافات منذ نحو ستة أشهر حول المرشحين للحقائب الأمنية التي لا تزال شاغرة وخاصة حقيبتي وزارتي الداخلية والدفاع، إذ أن الأولى من حصة التحالف الوطني والثانية من حصة ائتلاف العراقية بشرط منحها لمستقلين، لكن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر.